

كتاب

الدرة المنظومة والجوهرة المختومة

المسمى
بالعسل المصفي

تأليف ونظم الفاضل العلامة

محمد بن عبد الرحمن بن علي الآنسي
رحمه الله تعالى



السيد
لذا في ملكه الصفة التي
ربله الراني عفو ومغفرة
حسن أحمد حسن الغنشي
البيد من والده القاضي عبد الكريم
حفظه الله ومغفره
عبد الرحمن حسن البري

عبد الرحمن حسن البري

أهديت من الكتاب لفضيلة العلامة القاضي
محمد دين السكاكيل الجرائد بتاريخ 11/11/1400م
بالتاريخ
عبد الرحمن حسن البري

هذه النسخة لتفضيل الأهل والعلماء
الزاهد وجيد الأسماء
عبد الكريم عبد الرحمن
سنة ١٤٠٥ هـ
بسم الله الرحمن الرحيم
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
صلى الله عليه وسلم
وآلِهِ الطيبين الطاهرين
أجمعين
سنة ١٤٠٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِأَنْسَانِ نَعِينِ

الحمد لله الذي أجتباننا
نحمده حمداً ونسئعنين
ومن شرور النفس نسئعنين
فلا هدى لمن أضل الله
ثم الصلاة والسلام الأبدى
وآله كواكب الهداية
وبعد أن هذه منظومه
سألني بعض الأخوة نظمها
فأمثلت الأمر بالتعجيل
مردعوة من قراها ارتجى
سميتها بالعسل المصنفي
وبعد أن الواجب الأهم
أعمال انسان لهذا جاهل
فإن بالجهل تعم البلوى
معرفة الحلال والحرام
حسب الدليل في كتاب الله
فيهما الوصول جنات العلى

بحب أهل البيت واصطفانا
سبحانه رب السما المعين
وسايات عمل نفوذ
ولا يضل فيه من هداه
على النبي الهاشمي محمد
أهل البها والجد والنهائيه
وفي أصول ديننا هفهمه
كي يسئبين للإصاغه فهمها
أرجو الجزاء من ربنا الجليل
أرجوها في الحشر حسن المخرج
وحسبي الله تعالى وكفى
تعليم هذا الباب أن تتم
ولا يجوز دونه التساهل
والعلم يهدينا سبيل التقوى
وغيره ورود كل ضاى
وسنة النبي بلا اشتباه
وفيها النجاة عند العقلا

ألم يقول الله في القرآن
 فيها ليتفقنوا في الدين
 وغير هذين من الأدلة
 من أجله وضعت هذا المختصر
 أعني به المنصور ذي التأييد
 على طريق المذهب الشريف
 نسأله القبول في الأعمال

في سورة التوبة بالبيان
 ويطلبوا العلم ولو بالصين
 نجاتنا يا أهل هذا الملة
 في عصر مولانا الإمام المشتهر
 من قد سما بالعدل والتوحيد
 أعزه الله عن التحريف
 والعصية في القول والأفعال

باب ما يجب على المكلف من أصول الدين

يعلم أن الله واحد أحد
 خلاف ما تظنه الجهال
 وهو القديم جل والمقدم
 وأنه يدركها جهار
 لطيف لا يشبهه بالناس
 وعن رضا بالفسق والآثم
 عدل وفيه بأسط إحسانه
 لا يدخل العباد في الفساد

وواجب عليه في طول الأبد
 ليس له بند ولا مثال
 وعكس ما ظنوه أو توهموا
 حشاه لا تدركه الأبصار
 عظيم لا يدرك بالحواس
 مقدس عن ظلم كل ظالم
 عن كل شيء قد تعاك شأنه
 مبرء عن أفعل العباد

لا يخرج المرشد من إرشاد
حاشاه لا يأمر بالفحشاء
للأولياء والأشقياء حقيق
من يدخل الجنة فيها يخلد
وما أتى به الرسول الهادي
فإنه حق به الله رضاه
وإنه ناصح في العباد
حق أتاه الله باليقين
وبين الآداب والأسباب
ودلنا لدينه القويم
ليهلك المهالك بعد البيئته
وأن يكون عالماً بلا مراء
وان حبه علينا واجب
لا يكمل الإيمان دون حبه
ثم اعتقد للمرتضى التفضيل
والحسين فيهما الإمامه
لما أتى من صحة الأخبار

ولا يريد الكفر للعباد
ووعده خقاً بلا مراء
ولا به لبس ولا تعويق
والنار من يدخلها يؤبد
من قوله في صحة الأسناد
من واجب على العباد فرضاً
مجاهدته في البلاء
ولم يدع شيئاً بلا تبين
وفتح الأقفال والألباب
وغاية الإرشاد والتعليم
وينجو الفائز بآتي أحسنه
ولا يه الكرار أعني حيدر
وربنا بحسبه مطالب
حسب الدليل جاء نامن ربه
بعد النبي فالله مثيلاً
ونسلمهم حتى تجي القيامة
عن جدهم تواتر الآثار

والأمر والنهي لهم دواماً
 ولا يجوز الأمر إلا فيهم
 كل امرئ من نسلهم أقاماً
 وإن يكون ورعاً تقياً
 ذارفة بجملة الرعية
 ولا بغير العدل منهم يحكم
 وفي رجال الظالم ينشر سيفا
 للظالمين ناشر المضافه
 لا يأمن الفساق حتى يؤمنوا
 وطالباً ومنهم مطلوباً
 فهو إمام الحق واجب طاعته
 وواجب نصرته علينا
 من لم يكن موالياً وناصراً
 ليس له حظ من الإيمان
 إن الأدله بالدليل انبأ
 وليعتقد أن الجهاد أفضل
 ولينه كل منكر وجوبا

على جميع الناس قد أقاماً
 ولا يرجي الرشداً إلا منهم
 على الهدى كان لنا إماماً
 مجاهداً وزاهداً سخياً
 مواسياً لهم بصدق النبيه
 وناطقاً بالحق أيضاً فيهم
 مجتهداً في دعوة مضيافاً
 والمؤمنين مظهر الرأفة
 ولا إلى الأمان منهم يركن
 وكان في سبب النبي منسوباً
 وفي جميع الناس تنشر رأيته
 وحجة الباري أتى اليها
 وصار عن فرض الجهاد قاصراً
 وبيع منه الربح بالخسران
 يسألنا مودة في القرى
 والأمر بالمعروف منه يحصل
 كي ينتهي الفاعل أو يتوبا

ثم الجهاد لذوي العظام
 باليد أو بالقلب واللسان
 وللصلاة يجب التطهير
 ثم زكاة المال ما تقررت
 وأن يصوم كل عام شهراً
 وطاعة الإله فيما أمر
 وينتهى عن فعل كل منكر
 وليجتنب شهادة في الزور
 والبر بالوالد ثم الوالدة
 فإن يكن لهذه مالاً زماً
 بالفوز في الدنيا وفوز الآخرة
 وليجتهد في مكسب الحلال
 واعلم بأن ربنا سبحانه
 بل يستغني من عبده الزيادة
 ثم اجتهد في علم أهل البيت
 وسالكاً فيه طريق الاهتداء
 ما يفتضي في الغالب التفضيلاً
 ومن يكن في العلم أيضاً جاهلاً

وبين الفساق والمآثم
 على سبيل الجهد والامكان
 والحرص في الأوقات والتحرير
 في السنة الغرا وما تقدرت
 وحج بيت الله أيضاً جهرًا
 وما أتانا المصطفى وأظهر
 ولا يخض في قبول كل مفر
 والغسل للإخوان في الصدور
 وصلوة الأرحام فيها الفائدة
 قد صار في دين الإله قائماً
 وصارت الأعضاء منه طاهرة
 مجتنباً لمطلب السؤال
 لا ييرتضى لمؤمن نقصانه
 في الدين والأعمال والعبادة
 مطالباً للرشيد والتشبيته
 أقربه إلى الكتاب والهدى
 وما يتراه في الهدى دليلاً
 فليات أهل العلم عنه سائلاً

كتاب الطهارة

من النجاسات ومن كل الدرن
يا ايها السائل عنها عشر
لا يؤكل والمسك والمعالج
وبائن من حي ليس طاهر
زالت به الحياة والأضرار
والقي من معدته اما لا فمه
مسلمة فالطهارة احتوى
وباق في العروق بعد الذبح
يعنى عن اليسير في هذه الصفة

باب صفة النطهير

ثلاث مرات وللمرثية
واستعمل الحواد فيها جدها
مجاور وأخرجها ورمعه
شم وطعم فيه شم اللون
نجاسة وهو قليل قطعت
لكنه يرى به تغييرا
لا ترفع عنها بلا تبين

وطهر الثياب منك والبدن
جملتها فيما اقتضاه الحصر
فمن سببلى حيوان يخرج
والكلب والخنزير ثم الكافر
الا الشعر والقرن والأظفار
وميتة نجسه مصرمه
ولبن من غير ما كول سوى
والدم ثم المصل ثم القتيح
فهذه الثلاثة المخففة

وصفة النطهير للخرفيه
حتى تزول واثنين بعدها
وكل ماء طاهر سوى اربعة
ومتغيرين بها يبين
والثالث الماذى به قد وقعت
او أن يكن في أصله كثيرا
وان يكن فيها على يقين

باب ما يندب لفاضي الحاجة

ان يتوارى عنهم الى الخصال
ثم استعد ما لم يكن بقاعد
وقدم اليسرى بالاشتباه
وقدم اليمنى وكن نبيها
في السر لا تكن بذاك زائفاً
ست بقاع قد اتت محصوره
ومجلس وشجرات مثمره
وصلب ومسكن الهوام
للفرج والاذى وبصق يحتضر
غير مواجهه لقبلتين
وفي طويل المكث تلقى ضررا
واسجمرن وان تيممت وجب

يندب لفاضي حاجة من المالا
والبعد عنهم وعن المساجد
وتحوية ما فيه اسم الله
ثم اعتمد حال الأذى عليها
حال الخروج ثم كن مبالغا
واجتنب الملا عن المشهوره
نهر وسيل مسجد والمقبره
والتمويه بالبول والقيام
اكلاً وشرباً فاجتنبه والنظر
والانتفاع فيه باليمين
والقمرين مقبلاً ومدبراً
وبعد فالحمد أيضاً يستحب

باب الوضوء

من الحدث فافهم العبارة
نجاسة والتسمية ولو تقل
مستنشقاً بالماء ذاك فرضاً
وات لما في الانف بالزاله

شر وطه الايمان والظهاره
ثم اغسل الفرجين بعد ما تنزل
ونية تقرب بدأ الأعضاء
ثم التمضمض تذهب الخلاله

من اسفل الشعر الى اقصى الذقن
ثم اليدين عم مرفقين
ثم اغسل الرجلين والكعبين
وكن لما علمتك متابع

باب مسنونات الوضوء

غسل اليدين يا فتى تبدأ بها
وادع الاله واجتنب كل الشبه
فإن بالأخبار دلت فضله

فصل في نواقض الوضوء

من السبيلين ففيهما الحرج
خفقة نوم والثلاث نقضت
بميلان الرأس واعتدال
ان كان قطرة حلول جرمة
كبيرة وغيبة ومؤذيه
والقهقهة في الفرض مستقيمة
عن حدث الأيمانيين

باب الغسل

ثم مني ما به من بأس

والغسل للوجه وطوله اذا
وعرضه فاغسل الى الأذنين
ومسح كل الرأس والأذنين
وخلل الاظفار والاصابع

وسنتن الوضوء فاحتمل بها
وثالث الأعضاء ومسح الرقبه
ونذب السواك عرضاً قبله

نواقض الوضوء كلما خرج
ثم زوال العقل من نوم أتت
لكن بشرط عدة التوالي
والقي والدم وما في حكمه
ويُنقض الوضوء بكل معصية
لمسلم والكذب والنميمة
فصل ولا يرتفع اليقين

يوجبه الحيض مع النفاس

في يقضه أو في منام العين
ويحرم الدخول جوف المسجد
ويحرم التلميس بالمصاحف
فروضه النية أيضاً يقرب
مضمضة يتبعها استنشاق
وعم منك الجسم غسلًا باليدين

باب مسنونات الغسل

والغسل مسنون ليوم الجمعة
وليلة القدر ويوم عرفه
والحرم المكي وحرم النبي
وعقب الحمام والحمامه

باب التيمم

سببه عدم وجود الماء
أو خشية الأضرار باستعماله
ويجب الطلب إن لم يعرف
إن كان يخشى فوت فرض واجب
وواجب عليه فيه الانتظار
وبتراب طاهر مباح

كذا التقى الختان والفرجين
ثم التلاوه ثم كتب باليد
ويجب البول قبيل فاعرف
للحدث الأكبر فمخيبين
وللشعر من ذكر أفرق
والنقض للمرأة حقا في الدمين

والعيد ثم غسل الميت
ومكة والكعبة المشرفة
وقبره ثم مدينة يثرب
وكافر إذا أتى أسلامه

في الأربيع الجسبات بالسواء
في أي حال كان من أهواله
ثم الشرى له بما لم يحذف
ليس قضاء وغير تائب
حتى يكون عند وقت الاضطراب
يعلق باليد بلا جناح

فرض ونية معي
أو سنة تتبع غير واجبه
تمسح بها اليدين بظناظرهما

باب الحيض

هو الأذى الخارج من الرحم
أو مثل حكم عدة بمثلها
فلا له حكم بحال يوصف
فليس حيض يقتضى سكونه
فإن تزد فعادة تغيرت
والحيض لا يوجد في حال الصفر
وللكبر بعد انقضاء الستين
فليس حيض حكمه بحال
لجنب وذكوره تقديماً
ثم القضاء لصومها محتم
لها وذكور بناجل علاه

باب النفاس

لكنه من بعد وضع يظهر
فلشروط الحيض حكماً قد جمع

والتسمية ونية مقارنه
تقصد فرضاً واحداً وراتبه
بضربة للوجه ثم أخرى

حقيقة الحيض الذى بها علم
من النساء في وقت عادة لها
وغير هذا ليس حيض يعرف
أقله ثلاث ودوننه
واكثر المدة عشر ذكورت
ثم أقل الطهر عشر يفتاب
قبل دخول المرأة تسع سنين
فما أتى في هذه الأحوال
ويحرم بالحيض ما تحرم
والوطئ في الفرج لها محرم
وندى الوضوء في وقت الصلاة

وحكمه كالحيض فيما ذكروا
وادميت المرأة بعد أن تضع

والكثر منه أربعون يوماً
تطهره وصلت كل فرض بيقين
وهي التي لم تنقطع مخاضه
الحيض حيضاً والنفاس نفساً
وتغتسل ولو بها خروج دم

كتاب الصلاة

على مكلف باحتلام
أو يمض من عمره خمس عشر
شرطاً على الوالد أو من يجري
إن يمنع الصبي فضرب السوط
وفي جميع الكتب أيضاً ثبتت
ومن نجاسات ومن كل الخبث
من حد سرته لتحت ركبته
شعرة منها لشوب نفذت
من دون كفيها ودون وجهها
والمنكبين الستر بالكفيه
مباح ملبوس ببالا تلبيس
ويحرم الحرير للرجال

لاحد في أقله معلوماً
فإن خلا قبل مضي الأربعين
فإن تكن في الأصل مستحاضه
فحكها تجعل كعادة النساء
عادت كما ثبتت بمرتين شتم

إن الصلاة ركن في الإسلام
أو إن يكن في عانته نبت الشعر
وأمر لسبع واضرب ابن العشر
مجراه في الأحكام والشروط
شروطها يا صاح ستة أتت
طهارة الأبدان من كل الحدث
والستر أيضاً لجميع عورته
وتبطل الصلاة إذا ما انكشفت
والمرأة الحرة تستر كلها
ونذب للظهر والمهبرية
وطاهر المحمول والملبوس
وشمن الملبوس من حالال

تقبل به وبالبدن فتكره
والفرومكروه بكل حال
ولا على قبره يصلى
وموضع له المصلى قد غصب
ولا مس مزاحم وطاهره
تري أو لجهة ان لم يمتكن
وقلد العدل اذا لم تدري
لاخر الوقت فكن منتظرا
ويحرم البصق بالاتباع
وحولها القريب ثم ما علا

باب الأوقات

شم اجتهد في فعل كل طاعه
حدله وقتان بالكواكب
فالظهر من بعد الزوال يظهر
قد انتهى النقصان وقت علما
وذاك للعصر اخيار ظله
مصير ظل الشيء مرتين
وهو الى ذهاب كل الأحمر

ومشبع بصفرة وحمرة
وتكره الصلاة في السروال
ثم اباحه موضع المصلى
ولا طريق ومكان مفتصب
شم طهارة كل ما يباشره
واستقبل القبلة عينا ان تكن
ويجب في الجهة الثرى
شم الى حيث تشاء مؤخر
ويجب التعظيم للمساجد
ويحرم استعمالها على المار

حافظ على الأوقات في جماعه
واعلم بأن كل فرض واجب
وقت اختيار واضطرار قرروا
وهو انحراف الظل شرقا بعدما
الى مصير كل شيء مثله
حتى يصير الظل بالمثلين
والوقت للمغرب كوكب يرى

وهو اختيار للعشاء معلوم
وأول الفجر ظهور المنشر
إلى قبيل الشمس يا صاح بما
وما عداه فهو اضطرار
والفجر والعصر إذا أدركتا
ولا تصلى وقت اضطرار
ويكره النقل مع الجنائز

إلى ذهاب ثلث يوم
تنظره في الشرق غير مستتر
يشع من الركعة تقديماً
في كل فرض ليس اختيار
بركعة واحدة لها أتى
إلا لعذر بان في الأعداء
وقت الزوال حد بالشالاته

باب الأذان والإقامة

ويجب الأذان للرجل
يأتي به في الوقت لا صاحبه
يكفي به السامع وكل من دخل
وقلد العارف بالأوقات
لا في وجود الغيم فالتحري
ولا يقيم غيره إذا حصل
ويشترط النطهير في الإقامة
وثن الفاظها مرتين

من بالغ عدل بكل حال
من دون لحن سالم الجناب
في بلدة فإنه لهم شمل
في الصحوة وسلم من الشبهات
لنفس معلوم لكل حصر
ومنها ما حتى على خير العمل
وفيها قد كرهوا كلامه
إلا إذا كنت بحامه لئلا

باب صفة الصلاة

إن الفروض تسعة تجملت
الأول النية والتكبير

بها قصرت منها بطلت
ثم القيام قدره يسير

تقرأ به أم الكتاب أولاً
 في الظهر والعصر تكون سرّاً
 ويتحمل الإمام الجهر
 الرابع الركوع مطمئناً
 ثم السجود واضعاً للجبهة
 وإن يكن ثوباً عليها حاملاً
 ثم اعتدال بين السجودين وجب
 ثم الشهادتان بالكمال
 التاسع التسليم حقاً فاعترف
 بهذه الأشياء إذا ما حصلت
 وإن تشأ معرفة الصلاة
 فاستحضر القلب إذا فرغت من
 إذا انصبحت للقيام أولاً
 وكن لما تقراءه مدبراً
 ثم انصب لقبله مستقبلاً
 ثم اقرأ التوجيه حسبما ذكر
 واقصد بهن الفرض فيه ناوياً
 وبعد تكبيرك للإحرام

ثم آيات ثلاث فضلاً
 وما عداها تكون جهرّاً
 عن سامع وغيره فيقرأ
 والاعتدال بعده أطماناً
 والستة الأعضاء بغير مريه
 تبطل إذا كان لذلك حاملاً
 والفرش اليسرى ويمناه نصب
 مصلياً على النبي والآل
 على اليمين واليسار تنصرف
 أو بعضها حال الصلاة بطلت
 لكل مندوب ومسنونات
 وضوءك المشروع بالذنبار تمن
 مناجياً رب السموات العلى
 وفي معاني الذكر كن مفكراً
 ثم استعذ بالله بدءاً أولاً
 ونظف الأثواب منك واستتر
 لله لا تأتي له هـ رائياً
 تدبر القرآن في القيام

واقراً به سبعاً من المثاني
وأعطف الأعضاء منك راكعاً
ثلاثاً تسبيحات فيها شرعت
شم اعتدل بعد الركوع واقفاً
والحمد للمؤتم حقايشروع
شم يهوى للسجود ناوياً
مباعد البطن عن فخذي
وبين خدي ومنكبيه
وناصباً للقدمين واضعاً
مكبراً في أول السجود
شم ارتفع من السجود وامتل
بنصب يمينك وفرش اليسرى
شم ضع اليدين فوق الركبتين
والسجدة الأخرى كمثل الأولى
وهكذا في سائر الصلاة
والثانية فاتحة الكتاب
شم النشيد دون فرض الفجر

وما نيسر من القرآن
مكبراً مسبجاً وخاضعاً
أنامل الكفين منك فرقت
وكن بنسيم الصلوة ناطقاً
يأتي به في الحال حين يرفع
به الخضوع للإله خاوياً
مبيناً في حاله ابطيحاً
يضع ما بين يديها يديه
في الأرض مبسوطاً بها الأصابع
مسبجاً لله بالتصميم
مكبراً شم اطمئن واعتدل
من قدميك فيه ترجوا أجراً
وهكذا ما بين كل سجدتين
خفضاً وتكبيراً بها وقولاً
فاحفظ هداك الله للطاعات
وسورة الاخلاص للتوابع
نشيد الأول تجن عظيم الأجر

في الحمد والنسب فيه قرروا
 تمته ايضاً بالانقياس
 للملكين قاصدا وللرجال
 وأت بها وقتها مؤقتا
 على جميع الناس فرض قائمه
 وربنا لترتكبها يسخط
 على النساء وجملة الرجال
 فما عليه في الصلاة فعل
 ولو عليه مرض أو هسه
 ركوعه بيومي وللسجود
 وما عليه حرج ان صنع
 وان عجز فغيره ممن حضر

فصل في منسبات الصلاة

في الشرط والفرض على الكمال
 كمن بها يشرب أو من يأكل
 ولا من الأذكار والأركان
 ورفع الصوت حيث لا يرى
 أو كان مأموماً بصوت يسمع

والثالثه والرابعه مخير
 واخر التشهد الأخير
 وات السلام باليمين والشمال
 وعظم الصلاة يا هذا الفتى
 لأنها في كل حال لازمه
 في مرض وصحة لا تسقط
 واجبه في سائر الأحوال
 الأعلى من زال عنه العقل
 ويفعل المريض ما أمكنه
 في حالة القيام والقعود
 فإن تعذر القعود اضطلع
 ثم يوضي نفسه اذا قدر

وتفسد الصلاة باختلال
 ايضاً وبالفعل الكثير تبطل
 وبكلام ليس من قرآن
 وضحك يمتعه اذا قرأ
 الا لمن يحضر فهو يشرع

باب صلاة الجماعة

واعلم بأن سنة الجماعة
ولا يصح خلف شخص فاسق
ومن يكن ظاهره السلامه
ولا يجوز الا تمام بالصبي
ويقف الواحد أي من الامام
وخلفه الاثنان ثم صاعداً
الا لعذر واضح فلا يضر
ومن يكن بأيمن الامام
ومن أتى حال الركوع مدركاً
من لم يكن مع الامام راعياً
ويبتدئ الصلاة في القيام
ويخرج من الصلاة من خشية
وواجب يتابع الامام
الا لامر مفسد فيعزل
واسكت بحال الجهر الا أن تكن

مشروعة افضل كل طاعه
ولا ذوى البدعة والمنافق
فانه يصلح للامامه
ولا بدى عذرا في المكتب
مماذيا متصلا بانضمام
وتبطل الصلاة ان تباعدا
ضيق مكان أو لجمع قد كثر
يجذب به اللاحق باهتمام
تمت له الركعة حيث ادركها
فدب له أيضا بأن يتابعها
وان فرغ يقوم للتمام
فوت جماعة عليها يخشيه
في كل ركن حالها دواها
تمها منفردا ينفصل
تم تسمع الامام فاقرا واستبن

باب سجود السهو

للزائد عند يحصل أو نقصان
تكون منها يافتى مسلماً
لنفسه أو للإمام يأتى
واسجد تشهد وأت بالسلام
لنفسه أخرى بلا تمويه
فاحفظ جميع الصلوات يافتى

ويجب للسهو وسجدتان
لا يفسدان وهو أيضاً بعد ما
ينوى به الجيران للصلاة
ثم أت بالتيكبير بالأحرام
ويسجد للسهو من عليه
ولا لسهو السهو وهو ثابتاً

باب القضي

أحد الفروض تاركاً صلواته
مثل الوضوء أو عضو منه تبطل
لألبس بيوم ثانياً قد أتى
بعد الثلاث فأبى حين نهاء

ويجب القضي على من فاتته
أو ترك ما بدونه لا يحصل
ولا قضي للعيد حقا ثابتاً
وللإمام قتل تارك الصلاة

باب صلاة الجمعة

ثم وجودنا أمام العصر
أو نعتزى إليه في النهاية
فالأعتزاء إليه في تلك القرى
ومسجد في وطن مدسيم
بالحمد والثناء مصلياً على
ويجزم الكلام في خلاله

شروطها وقت اختيار الظهر
عدل وأخذ الأذن والولاية
أن يمكن الأخذ لها تقدراً
ثم ثلاثة مع المقدم
وخطبتان قبلها تشتملاً
خير الوري محمد وآله

ويشترط في الخاطب العدالة
والوعظ والتوبيخ للملأء
يقصد بالدعاء اما ما قائما
فهذه الشروط ان تحصلت
وتسقط الجمعة عن مسافر
وان تكن في يوم عيد سقطت

باب صلاة القصر

وغاية التيسير لا محالة
ويندب التصريح بالدعاء
أو كنية ان كان منه وأهما
فنجب الجمعة ممن حصلت
وامرأة وعن مريض جاشر
دون الامام وثلاثة وجبت

ويجب القصر على من في السفر
لكن اذا كان السفر تبريدا
ولا يزال القصر منه واجبا
اقامه في أي أرض شهرا

باب صلاة الخوف

من الرباعية شرا قد قصر
أو فوقه سافر له تبريدا
حتى يعود أو يسير طالبا
أو عازما يقيم فيها عشرا

شروطها في آخر الوقت السفر
به مصفا غير محقوق فلا
والبعض في وجه العدو بمنعوا
وتحضر الصلاة منهم طائفه
بركعة ثم يتموا وحدهم
أصحابهم فيما بقي من الصلاة
في حالة مطبولا للركعة

مطالب الطالب فيما ظهر
مصليا بالبعض منهم أو لا
عن بعضهم حتى اليهم يرجعوا
مع الامام في الصلاة واقفه
منفردين ثم تدخل بعدهم
مع الامام ركعة عند بقاه
أخيرة ولو صلاة الجمعة

في اوسط حسب دليل الكتب
صلى بقدر الحال في المصارعة
فهو الذي واجب فيهم يشترط

باب صلاة العيدين

الى الزوال وقتها حقا شرط
عند الاداء ولا خروج في القضاء
بالجهر فيها وهي ركعتان
بالحمد والسورة فيها أتتيا
والركعة الأخرى فخمسة عدتها
تكبيرة النقل الذي لها عام
تتمل الامام عنه ما قرأ
ثلاث مرات على التحقيق
الى انتهاء التشريق فافهم الصفه

باب صلاة الكسوف

فافهم هداك الله للبيان
معدودة خمس بمذاثبتت
بالحمد فيها مرة حتى كمل
كرهما سبعا فذاك متفق

وان تكن صلاة لهم للمغرب
هذا فان تتصل المدافعة
ولو بذكر الله في الحال فقط

باب صلاة

ووقتها من بعد شمس تنبسط
صفتها الخروج ندياً في الفضاء
بالاقامة ولا اذان
في الركعة الأولى تكون قارياً
وان بتكبيرات سبع بعدها
والفصل ندياً ثم بعد ان تتم
واركع بها ومن يكن تأخرًا
وسنة التكبير في التشريق
عقب فرض من صباح عرفه

وسنة الكسوف ركعتان
في كل ركعة ركوعات أتت
والفصل فيما بينهما من فعل
وبعدا الا خلاص واتبع الفلق

وموضع التسميع كن مكبرا

باب صلاة الاستسقاء

وان تشاء الصلاة للاستسقاء
وحول الرداء مع الرجوع
ولا زم المندوب والمؤكد
ان الصلاة خير موضوع لنا
لا سيما التسميع والفرقان

كتاب الجنائز

ويؤم المريض للوجوب
وليتخلص من حقوق الله
اولوصية اذا ما أمكن
حتى اذا مات جازوه
ويحرم النعي عليه رافعا
ويجب الغسل متى الموت نزل
ويشترط في الميت الاسلام
شم ليكفنه بما فيه قتل
وواجب عدل تولى غسله
وتستر العورة منه واجبا

الامع الخامس حسبما جرى

اربع بتسليمين في الفضاء
شم اتلو المأثور بالخشوع
واقض الذي يفوت ترزق الهدى
والمصطفى الى هداها دلنا
وكمل الخمسين يا فلان

بتوبة من جملة الذنوب
والمخضلق لوق يا ننتباه
وللشهادتين ان يلقنا
وللبكاء عليه جوزه
للصوت أو يأتي لثوب قاطعا
وان يكن يا صاح سفل استهل
الا الشهيد غسله حرام
فاحفظ هداك الله قولى وامثل
من جنسه في الحال الا أهله
واتخذ الخرقه فيها صاحبا

وندب التثليث للظهير
 وفي وجود عذره يمم
 ثم الكفن للجسم يلزم ستر
 ان كان ثوبا واحدا فيستر
 وان تكن ثلاثة فذكروا
 وخمسة قميص والعمامة
 وباقي الاثواب فيها يدرج
 وزد ازارا في وجود سبعة
 ثم الصلاة فرضها كفايه
 يصل بالناس الائمة الا عظم
 ثم الذي يصلح بين العصبه
 فروضها النية والقيام
 من بعد اولى سورة الحمد شرع
 والثالثه تقرأ الفلق بلا مره
 ثم الدعاء بحسب حال الميت
 وشرطها جماعة وقد تصح
 ولا يوارى ميت في قبره
 وامرأة لها جنين يظهر

بالعرض ثم الصدر والكافور
 واجرة الغاسل أيضا تحرم
 وسبعة تشرع أيضا وستر
 منه جميع الجسم ليس يظهر
 يجعل مدراجان ثم مئزر
 وامرأة خمارها مقامه
 يلف فيها الجسم لا تفرج
 وما بقي يدرج في أربعة
 على الذي يؤمن شرط غايه
 أو نائب من تحته يقدم
 أو يأنوا والأذن منهم موجه
 وخمس تكبيرات والسلام
 وسورة الاخلاص في الثاني تبع
 والرابعه صل على خير الوريث
 واستقبل السرة وشدي المرأة
 منقرا فاسمع مقال وانصح
 الا الذي قد جوزوا في جهره
 فيها بتحريك يشق الأيسر

من الثرى ايضا الى الثريا
لقاعد فيه الحرام يحصل

كتاب الزكاه

وهو في الاسلام ركن ثاني
كم كبرت يا صاح في التنزيل
وفي طريق الرشدا لاحت له
والدر واليا قوت فيها ثبت
ربع عشر يا سائله مقدره
شم الغنم نصابها فليعتبر
وان تكن وصيه او وقفت
وليس في التوكيل فيها حرج
في الخمس شاة فاستمعني وامثل
بنت مخاض فرضها يقينا
تصرفها يا صاح فيمن تصرف
مسنة في الأربعين للجميع
الى مائه واحد وعشرين اتت

وحرمه القبر ولو ذميا
فالله يوطأ ولا يستعمل

ان الزكاه ركن في الاركان
وجوبها معلوم بالدليل
وتارك الصلاة لا دين له
في ذهب وفضة قد وجبت
والمستغلات وفي التجاره
وفي الابل عند النصاب والبقر
شم العشر في كل أرض أنبتت
وتجب النية ممن يضرح
وان تشاء النفدير في امر الابل
الى وفاء الخمس والعشرين
وباقى الانصاف فيها يعرف
وفي البقر ففي الثلاثين تباع
وفي الغنم شاة لميم قدرت

وأخرج فيها خروج نعتين
وان تكن من المنين أربعا
ثم شويحة على كل مائة
فهذه الأتصاب فيها قائمه

باب ما أخرجت الأرض

عشره ولو حشيشا من حطب
فاحرص على الكثير (منها) والقليل

باب مصرف الزكاة

جاءت به الآيات فيناقضه
مكاتب وغارم كما وصف
فاحفظ جميع الحصر في هذا القبيل
ثم الغنى والهاشمي وذو الولاء
من تلزم المؤنثة عنه فاكفي
ولا يجوز الأخذ منها في الصحيح
ممنوعة عنهم بلاد تفاوت
وأمرها إلى الإمام فأتى
عقوبة لمن بها تجاهرا

فواجب فيها خروج نعتين
وان تكن من المنين أربعا
ثم شويحة على كل مائة
فهذه الأتصاب فيها قائمه

في كل ما أخرجت الأرض وجب
والنصف في المستأق به الدليل

أصنافها ياساتى ثمانية
الفقر والمسيكين عامل مؤتلف
وفي سبيل الله ثم ابن السبيل
مصرف لكافر وفاسق فلا
ولا يجوز الصرف في النفس وفي
واكل ميتة لمضطر أبيح
ثم زكاة الفطر والكفارة
وما عداها جائز لمن ذكر
ظاهرة وخفية اذا جرى

ومن يكن أخرجهما بعد الطلب
فانهما طهارة الأموال

باب زكاة الفطره

وتخرج الفطرة للوجوب
في مال كل مسلم عنه وعن
من زوجات وأولاداً يملكون
وقدرها عن كل نفس صاعاً
من اي وقت اقتضى الدليل

كتاب الخمس

ويجب الخمس في ثلاثة
في كل ما يخرج منها حصل
شرطاً علينا لا يكن مملوكاً
شم لما في الحرب فيما يفتنم
وفي خراج الأرض والمعامله
وما اخذ من اهل كل ذمه
مصرفها يا صاح والولاية

لم تجزئه ولولجاهل السبب
تزيد بالأرزاق والحلال

من فجر شوال الى الغروب
أولاده ومن تجب له المؤمن
او قرية للفقير فيهم يسلكوا
ولو صغير الم يذق متاعاً
ويحرم التأخير والتسهيل

في صيد اهل البر والبحارة
من حطب شم حشيش وعسل
ولا الى منه حجه سلوكاً
وباقى المأخوذ فيهم يقسم
فيه الخمس حتماً بلا مجادلته
وامرها أيضاً الى الأئمة
الى الامام شم من في الآيه

كتاب الصيام

أو يمرض شعبان بالكمال
 وصوم يوم الشك أيضاً مستحب
 مبيتاً أو في ابتداء الصوم
 إلى غروب الشمس بالنحرى
 في يقظة أو ما إلى الجوف وصل
 أو مكرها أو كان فيه ناسيا
 لكن يجب قضاءه بلا مرأ
 إلا مسافراً أو ذى اضطرار
 جنين أو رضيع في تصغيره
 فإن مضى عليه حصول كفر
 والبيض وفي شعبان أيضاً مستحب
 والست من شوال بيا أنيس
 وعامد الجمعة قد أساء
 يصوم أو يفطر كيف صنعها
 وليله القدر ففي العشر الأخر
 تنل جميع الخير والسعادة

ان صح فينا رؤية الهلال
 أو يشهد عدلان فالصوم واجب
 وجدد النية كل يوم
 ووقته من ابتداء الفجر
 يفسده الوطئ وامناء ان نزل
 لكن من الحلقوم فيه جاريا
 يلزم تمام اليوم ممن افطرا
 ويفسق العامد لاله فطار
 لنفسه يحصل أولغيره
 ويجب القضاء على من افطرا
 ونذب الصيام سيما في رجب
 هذا وفي الاثنين والخميس
 ويوم عرفه وعاشوراء
 وهو امير النفس من تطوعها
 الا الذي يقضى فيا ثم ان فطر
 فأحياها بالدين والعبادة

كتاب الحج

هذا من الأركان فرض قائم
فمن يكن للحج مستطيعا
من لم يحج أو يوص وهو قادر
حسب الدليل جاء بأجهارا
ومن تراخي لا لعذرياً ثم
فاضله عماله مستثنى
ويجد المتاع ثم الرحلة
وقائد الاعشى وجود محرم
ويعتبر يا صاح في اسفارها
مناسكى الحج علينا عى فصره
ومن يريد الحج وهو جاهل
لا مثل ما يفعله العوام
عوام من مكة ذوجها له
فان تعليم العوام باطل
والجهل اردئ ما يكون فاجتنب
وات طريق الحق واسلك نهجها
كم بدع عند العوام نتجت

على أولى الإسلام حتم لازم
بادر الى أدائه سريرا
ومات في دنياه فهو كافر
في ملة اليهود والنصارى
والاستطاعه صحة ومطعم
عند الذهاب والاياب وامنا
وخادما إن كان فيه اهلا
لشابة في شرطه محتم
مسافة البريد في اقطارها
بوصول رضى في عدها عشرين
فليات اهل العلم عنها سالا
في عصرنا هذا الذى استقاموا
يردونهم فيها الى الضلاله
لا يعرف الأحكام شخص جاهل
اهل الردى فاحذر اليهم تقرب
واعرف ثموس الدين جل بوجها
وكم امور معوجات خرجت

بنية للتلبية مقارنا
 احرامه يا صاح فيه انعقاد
 اهل اليمن ووقته محتم
 ويكره الجدال فيه حضر
 والعقد والتزيين والكحل
 وتجب ^{الثوبية} ممن يفعل
 واللمس والتقبيل قد تحرما
 وتغطية رأس بكل حال
 واكل صيد البر والنخشب
 أو قلع سن أو إزالة الشعر
 قد احرمة أو قتله لقمسه
 أو قطع عود اخضر لا يشقل
 من فاعل والقول فيها متفق
 والثالث المسعى وجوبا فاستقم
 والخامس المبيت بالمزدلفه
 وارم الجمار واستمع كلامي
 من بعده تطوف للزيارة
 وبعدها العمرة ممن اعتمر

الأول الاحرام وهو عندنا
 أو من أتى لهديه مقبلدا
 ميقاتنا مكاننا يللم
 شوال والقعدة ثم العشر
 ثم الرفث والفسق والجدال
 وغيرها فالاشم فيه يحصل
 ويحرم الوطئ على من احرما
 واللبس للمخيط للرجال
 ووجه انثى والتماس الطيب
 للكف والاصبع أو قلم الظفر
 من نفسه أو من سواه مثله
 من حرمين الصيد ليس يقتل
 فنجب الضديه فيما قد سبق
 المنسك الثاني طواف من قدم
 والرابع الوقوف وهو عرفه
 ثم المرور مشعر الحرام
 ثم المبيت في منى قراره
 والعاشر الوداع قد تم الخبر

في كل هذا تجب الطهارة
وان تشاء العمرة فالاحرام
والسعي مثل الحج يا خبير
انواعه يا صاح فيما يسمع
افضله الافراد في الحقيق
ومن عليه الحج فرض يلزم
من الثلث حقا ومن اجير

فاحفظ هداك الله للعبارة
شم الطواف فوله تمام
والحلق يا هذا والنفسير
افراد والقران والتمتع
وعمرة في آخر النشريق
فيجب الا يصاء به محتم
لم يتضيق حجه يسير

كتاب النكاح

على الذي يعطى الالء يجب
وغيره فانه مسنون
وتصره الخطبة فوق الخطبة
ويندب الطبول والتخفيف
شروطه العقد بايجاب الولي
يحضر مجلسهما عدلان
شم رضا المرأة ان تثبت
الا اذا كانت بها كراهه
تعيينها يا صالح أيضا قد وجب
ويذكر المهر خلال العقد

لتركه النكاح فيه يرغب
الا الذي يعجز والعنين
من مسلم بعد الرضا والرغبة
ويحرم الفناء والتدفيف
شم قبول الزوج أو موكل
وندب النشريق في الممكن
بالنطق والبكر اذا ما سكتت
تشعرنا أو كان فيه عاهه
باسمها أو غيره ولو لقب
أقله عشر قفال نفد

إظهار
عن
في
من

* بم النكاح على العاصى لتركه بان يخاف على نفسه الوقوع في المعصية
* ويحرم النكاح على العاجز على الوط إذا علم معصية الزوجه لتركه
* ويندب ويكره ما بينهما ، ويباح مما دون ذلك

شروط الزواج الرباعي :- ١- العقد :- ويتكون من الإيجاب من الولي الراشد وقبول
من الزوج أو موكله الراشد ومطابقة العيبين الرباعي
وان يكون في مجلس واحد

٢- شهاده عدلان أو رجل وامرأتان عدلتان
٣- رضا المرأة :- اذا كانت تيب فتكون ارضا بالنطق وان كانت بكر فبغير مسكوتها
على الرضا الا اذا كانت بها كراهه تشعر من براها حال السكوت ويعلم منه
عدم رضاها

٤- تعيين الزوجه :- بلوسم أو بلبس أو بلسان

ويلزم التسليم فيه كاملاً
 وقبلها يلزم فيه الشطر
 من لم يسم مهرها وقد دخل
 وتلزم المتعة بالطلاق
 ولا لها بالموت إلا إرثها
 وقد اجيز الفسخ للزوجين
 مثل جنون أو جذام أو برص
 واختصت الزوجة في هذا المحل
 والزوج مختص به إذا حصل
 ويجب العدل على الرجال
 وكسوة والقسم والقيلوله
 ويجب القضاء عليه ان ترك
 ويبطل النكاح في الزوجين
 وان يكفرها يقول طلقت
 او بحصول الرق فيهما معا
 أو واحد لآخر قد دخل
 أو يحصل الرضاع في احدهما
 ومن له عشر من النساء
 وصار في الاسلام اقرربناه

بعد حصول الوطى أو بها خلا
 بالفسخ أو تطلق هذا القدر
 بها فمهر المثل فيها يمتثل
 ان لم يسم المهر باتفاق
 وفي حصول الفسخ لا شيء لها
 لعاهه جاءت وأي شئين
 نعم كالا منهما ولا تخص
 قرنا ورتقا أو يجي بها عفل
 ثلاثة جب وخصي ثم سل
 بين النساء في القوت والليالي
 وهذه في عصرنا مجهوله
 وحكمه بين النساء مشترك
 ان حصل اختلاف ملتين
 بفعله أو فعلها ان نطقت
 أو واحد فالوقد فيه ارتفاعاً
 في ملكه عقدها قد يطل
 صارت به للزوج أيضاً محرماً
 في ملكه الكفار بالسواء
 في ديننا يأتي الى هله

١- يجب المهر كاملاً في الأحوال الآتية :-
 ١- إذا سمي لها مهرًا يسمى صحيح ونكاح صحيح ودخل بها
 «لبي بعد الوطى»
 ٢- بعد الخلو المسمى به بدون ما خرج من الوطى شرعاً
 أو عقلي بشرط ان يكون الزوج قد سمي لها مهرًا
 يسمى صحيحه قبل الدخول أو الخلو
 ٣- بالموت أي موت الزوج أو الزوجه بأي
 سبب وبشرط أيضاً ان يكون المسمى صحيحاً
 ب- فسحق الزوجه لزوج المحرم لأحوال الآتية
 ١- بالطلاق قبل الدخول أو الخلو لصحيحه إذا كان المسمى صحيحاً
 ٢- بالفسخ قبل الدخول أو الخلو لصحيحه إذا كان النكاح طرسي صحيحين
 ٣- تسحق المرأة مهر المثل في الأحوال الآتية :-
 ١- بالطلاق قبل الدخول «الوطى»
 ٢- تسحق المرأة لزوجها :-
 ١- إذا طلقت قبل الدخول «الوطى» ولم يكن قد سمي لها الزوج مهرًا يسمى صحيحاً
 ٢- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٣- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٤- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٥- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٦- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٧- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٨- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٩- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ١٠- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ١١- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ١٢- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ١٣- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ١٤- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ١٥- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ١٦- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ١٧- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ١٨- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ١٩- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٢٠- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٢١- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٢٢- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٢٣- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٢٤- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٢٥- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٢٦- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٢٧- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٢٨- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٢٩- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٣٠- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٣١- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٣٢- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٣٣- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٣٤- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٣٥- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٣٦- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٣٧- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٣٨- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٣٩- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٤٠- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٤١- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٤٢- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٤٣- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٤٤- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٤٥- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٤٦- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٤٧- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٤٨- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٤٩- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٥٠- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٥١- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٥٢- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٥٣- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٥٤- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٥٥- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٥٦- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٥٧- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٥٨- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٥٩- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٦٠- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٦١- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٦٢- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٦٣- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٦٤- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٦٥- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٦٦- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٦٧- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٦٨- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٦٩- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٧٠- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٧١- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٧٢- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٧٣- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٧٤- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٧٥- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٧٦- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٧٧- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٧٨- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٧٩- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٨٠- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٨١- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٨٢- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٨٣- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٨٤- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٨٥- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٨٦- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٨٧- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٨٨- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٨٩- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٩٠- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٩١- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٩٢- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٩٣- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٩٤- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٩٥- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٩٦- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٩٧- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٩٨- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ٩٩- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر
 ١٠٠- إذا طلق الزوج قبل الدخول لم يشترط له مهر

يختار منهن الجميع اربعاً

وباقى الزوجات يبطلن معا

كتاب الطلاق

ان الطلاق لا يكون ثابتاً وان تشأ السنى وفيه تدرى لا وطئ فيه وطلاق قد ثبت وهو الى قسمين ينقسم رجعية ما بعد وطئ وقبلاً ولا يكون ثالثاً في وقتة ويثبت الميراث والسكنى تجب واختها للزوج قد تحرمت وعكسه البائن في الاحكام وكل مشروط يقع في ترتيب

الامن الزوج مكلف أتى فأت بلفظ واحد في طهر ايضاً ولا في حيضة تقدمت رجعى وبأين في الحقيقة قد عام بلا عوض منها اليه راجعاً فصحت الرجعة في عدته فيها على الزوج تحقق ما كتب والخامسة حتى لها العده وقت مطلقاً في الحال والمقام على حصول الشرط فيه أوجبوا

باب الخلع

ان تعطى الزوجة زوجها غرضاً مقابلاً يا صاح للطلاق ولا يجوز الأخذ فوق مالزم وتمنع الرجعة والطلاق

ففي شروط الخلع صار عوضاً بانتهى هذا الشرط باتفاق بعقدها في الأصل حسبما علم وواجب من بعده الفسراق

الطلاق
المطلقة
مطلقة

ولا يستحق منى بالفسخ قبل الفحول ولم يكن للزوج قد سمي لها مهرراً نسبه صحبه

باب العدة

ان تحصل الخلوة أو وطئ ثبت
جميعه يعرف منه شكك
غيرا للتي فيها بالاكثرات
تربعت في المنتهاها
والأيسة بالأمشهر الشهيرة
أربعة أشهر ثم عشر
حصولها آخر الأجلين
وغيرها عند الوقوع يلزم
وحيثما أيضا بلغها الموجب
ففي بيت الليل تأتي برجبها
فيما سواء الرجعي لدى البصيرة

باب الظهار

ولا يجوز النطق فهو زور
عليه انها كظهر أمه
صريحة أنت إذا مظاهرة
جزء من أم له أو وجبها
يام أو باللام قد مثلها

وتجب العدة ممن طلقت
عدة الحامل بالوضع له
وحائض قد جاء بالثلاث
فان قطع عنها وقد أتاها
عدة الاضها مع الصغيرة
عدة الوفاة جات فاقرا
عدة الحامل باليقين
وتبتدي الحامل حين تعلم
وموتت العدة فيها تجب
ومن يكن عنها توفي زوجها
ويجب الاحداد من كبره

سوطها
تجمع
تبعها
الشفقة
المست
هتري
رضي
مدها
الاصاح

ان الظهار فعله محذور
فمن يقل لزوجة بضمه
فقد اتان قوله بانكره
أو قال ظاهرتك أو شبههما
وكنيه الظهار أن قال لها

الحائض هي التي ليس حاملاً

وغيره فاعرف له طريقا
من بعد عود فيه قول الله دل
يصومها حتما متتابعين
فيطعم الستين ذاسريعا

باب الآيات

أن لا يطأ يطلق أو يقدر
تطلبه فان منعها رافعت
بالوطئ والعاجز لا يكلف
ان وطئت في مدة اليمين

باب اللعان

يحرم في الرجال والنساء
افادنا فيها الكتاب المنزل
وشتم ذوا امر وليس بينه
فيحضران حاكم ليحكم
من حاكم في العهد والمواثق
بصدقه ثم اللعان قسم
حلف في تكذيبه وحرام
وان نفا ابنا فلا جناح .

ويحرم الوطئ به حفيفا
وتجب الكفارة قل ممن فعل
عتق مع القدرة أو شهرين
اولم يكن للصوم مستطيعا

حقيقة الآيات يمين تصدر
بمدة معلومة فان مضت
يحبسه حق يطلق أو يفي
ويجب الذككثير باليقين

واعلم بأن الفذف بالزنا
شهادة القاذف ليس تقبل
من يرم زوجته له معيته
ولم تقر زوجته بما رمى
ويلزم الحث على النضادق
ويلزم الزوج بتريغ القسم
وتحلف الزوجة أربع كما
وينفسخ بينهما النكاح

ويحصل التحريم أبداً ويجب
مع القيام والمساجد اجتناب

ويستقط الحد وينتفي النسب
وان تشا التاكيد خمساً قد ندب

باب الحضائنة

شرب واكل ملابس ونومه
في كل ما قلنا فحتمها سقط
ثم القريب الحار خبرونا
ثم أمهات الأب ثم ما علبت
والأم بالأنتى على هذا أشهر
أبايكون في الوجود بدلاً

تربي الطفل الصغير أمه
حتى إذا استغنى بنفسه فقط
ثم أمهات الأم ماء لونا
من بعده الخالات قد ترتبت
وبعد أن الأب أولى بالذکر
وبها فالأم أولى حيث لا يهت

باب النفقات

وكسوة لزوجته محققة
من زوجها إلا التي له عصت
فهي لها الخ انقضا العدة
ومدة وموتة ومسكنا
على أبيد في جواب السائل
فالأم فرض الأب بانتقاله
على طريق الارث بالتشبيه
تلتزمهم إن كانوا اغنياء

تجب على الزوج جميع النفقة
والنفقة لزوجته قد وجبت
وكسوة ومن تكن معتدة
بحسب حال الزوج عسرا وغنا
ونفقات الأبن غير العاقل
وتنتقل من بعده في ماله
وعاقل تلزم والدييه
إلا إذا كان له أبناء

كل ذي إرث له ومعه سر
فحسب ميراث علي ما أكدوا
وخادم للعجز فافهم معنا
سيدة المالك فيما نقل
سد الرمق من كل حاضر وجب
أو سبها أو بيعها بقيمة
وإنما يجب على أهل الوبر

باب الرضاع

ووصل في الحولين بطن جوفه
لبن ولو حلت به مغايره
حكم البنوة عليها أجرا
ابنهما تحريمه شهر
في جملة الأحكام منه بالسب
أو شاهد فيه براء إنكار
بالظن في النكاح تحريمها أنا

كتاب البيع

على ذوي التكليف فيه يطلبوا
من الربا ينجوا من الخسارة

وتلزم المؤنة كل مؤسس
بنسب أيضا فان تعددوا
وتلزم الكسوة ثم السكنى
وشبع مملوك وخادم علي
ومن يكن محترم الدم طلب
وموجب الإطعام للبهيمة
وموجب الاقر الضيف قد حضر

ومن يكن من فيه أو من أنفه
من بنت تسع دخلت في العاشرة
ولو تكن ميسة أو بكر
وذو اللبن أباب بصير
ويثبت التحريم فيه كالنسب
وإنما يثبت بالإقرار
وموجب الحمل فيه يافتى

واعلم بان البيع شرط يوجب
تفقهها في البيع والتجارة

دلت بد الآثار والنقود
 له ولي المال مـهما بينا
 كبتت أو شريت فيما عرفوا
 يوجد في ملك الذي يبيع
 كنجس أو ميتة فيأثم
 ويشترط التعيين فيه أجمع
 كشفعة والمشى في الطريق
 فماله أصل بلح اختلاف
 يصح أصلاً قبل أن يتفصلاً
 ولا يـقبض عقب البيع
 من قبل أن يقبضه جميعه
 يكال أو يوزن أمراً حتماً

باب ما يصح من الشروط وما لا يصح

في كل حال فادتمع مثاله
 يختل فيه البيع ثم يبطل
 معلومة يا صاح في المقدار
 كل الخيارات بهذا التتملت
 ذات لبن لأن تكن مكثرة

شروطه الإيجاب والقبول
 من بالغ أو غيره قد أذنا
 بما يفيد الملك لفظاً يعرف
 والتـمن المعلوم والمبيع
 ولا يجوز البيع فيما يحرم
 أو جلد ما أو بيع ما لا ينفع
 ولا يصح البيع في الحثوف
 ومنه بيع اليد في الأوقاف
 والبيع للألبان والحمل فلا
 أو ثم قبل حصول النفع
 من إشتري شيئاً فلا يبيعه
 ثم يعاد الكيل والوزن لما

باب ما يصح من الشروط
 يصح ما لا يقتضي الجهالة
 عقد مبيع ثمن لا تجـهل
 أولها الشروط في الخيار
 فيفسد البيع إذا ما جهلت
 أو من يقل بأن تلك البقرة

ان قال فيها بن كثير
 وأجل المدة في التسليم
 ومشرط إيصال المبيع منزلا
 فيفسد البيع بهذه الصفة
 ويفسد البيع حتى تعالقا
 كبت منك بكذا معجلا
 فها هنا قد حصل شرطان
 أو بيعتين بعت بكذا على

ان قال
 بن كثير

باب الربويات

ان الربا عاقد عظيم
 كم جانا فيه من الآيات
 وحذر المختار عنه أمته
 أنواعه كثيرة مختلفه
 حقا على كل أمر مكلف
 أن يختلف في الجنس والتقدير
 كبيع رطل عسل لا بصاع
 في هذه جاز التفاضل والنسأ
 أما إذا اختلفا جنسا فقط

فيفسد البيع به التسفير
 لثمن في وقتها المعالموم
 فذاك بيع وأجارة تالا
 فافهم هذا كالله للمعرفة
 بالعقد في فساد محققا
 أو بكذا أيضا صاحب مؤجلا
 مع الربا للبيع مفسدان
 بيع كذا فيها الفساد مبطلا

ان قال
 بن كثير

ان قال
 بن كثير

وجرمه على الملا جسيم
 في محكم التنزيل واعظاته
 مبيها وبالذو حرمة
 سبعون بابا بالربا متصفه
 تعليلها ومفروض التخلف
 ما لان بالتفاضل الشهير
 من حنطة جات بلا نزع
 فكن لما بينته محترسا
 كبيع بر بشع يوشترط

أو عكسه بيع دقيق بعجين
 أو كانت الملائن لا تقدر
 ففي الثلاث الصور التي مضت
 إلا الذي يوزن بالنقد إشتهر
 وصوره الربا إذا ما اتفقا
 بربر وشعيريشعير
 أو فضة بفضة أو الذهب
 فلا يجوز بيعها بمثلها
 كلاهما في الملك موجودان
 أو عكسه كان الحرام ظاهرا
 ثم الحلول شرطه يد جيد
 ومن يكن عليه في ذمته
 ثم اليقين بالتساوي فيهما
 ولا يجوز عندنا بيع الرطب
 لعدم اليقين بالتساوي
 وخارج السوق التقى الجلوبية
 كالأحتمار القوت أيضا يحرم
 ومنه بيع الحاضر للبلد

من حنطة كلاهما جنس يبيع
 كنعجة بنعجين تحضرا
 فيها التفاضل لا النسا فيما ثبت
 جاز التفاضل والنسا بشهرا
 جنسا وتقديرهما كما تحققا
 وذرة بذرة لها نظير
 بذهب نظيره كما وجب
 إلا بأشراط تجوز فعلها
 لا وهما في الحال معدومان
 أو أحدهما يكون حاضرا
 في حالة واحدة كما ورد
 دينا فالحاضر في قبضته
 فلا يفيد الظن في قدرهما
 بالتمر أو بيع الزبيب بالعنب
 بينهما في قول كل راوي
 محرم تجب عليك التوبة
 لأدعي أو للدواب مطعم
 فافهم هداك الله للرشاد

من بايع أو مشترفاً ثم
فيما يباع وهو لا يريد
حتى يصير الغير فيها رغباً
بيع به الرضا قد يما حصل
من رجل الخ الربابها وصل

باب الخيارات

من المصرات إذا من البسقر
في الرد والامسالك ما يختار
من الشيء جنسه مذكور
فان يراه فالخيار واجب
للبايع أو مشترط لزم
مخيراً في أخذها أو ردها
فيما يباع قبل قبض اشتمل
فان علم كان الخيار باطلا
أو بالصحيح منه أو دأواه
أو زال منه العيب رده انتقل
فأعلم به من يشترى كتاب
حال الشرأخبر بعيب من شترى

وفارق الأرحام والمحارم
والنجش وهو اللثمن يزيد
والمدح للسلعة مدحاً كاذباً
والسوم فوق السوم والبيع على
فهذه الأشياء حرام والحيل

من الخيارات خيار في الغرر
فيثبت للمشتري الخيار
ثم خيار الرؤية المشهور
وحكمه حال الشراعيب
ثم خيار الشرط طحق أن علم
في المدة التي تعين حدها
ثم خيار العيب وهو ما حصل
ينقص به القيمة وكان جاهلاً
ويطل أيضاً أن ارتضاه
أو استقال أو به تصرفاً
ويحرم البيع لبايعاً
ويجب الإعلام ممن حضر

وما انكشف في غير ملك البايع
 وسلم البايع للذي اشتري
 اذا المبيع قبل قبضه تلف
 وبطل البيع بالاجدال

باب صحيح البيع

وكما فيه الشروط الماضية
 وباطل ما اختل فيه من عقد
 أو المبيع أو الثمن لم يذكر
 كميته أو نجس قد وقع
 فحكمه كالغصب أخذه ضمن

باب الاقاة

وهي تصح في بقا المبيع
 ومن أقال نادماً في بيعته

باب القرض

والقرض للمحتاج من خير القرب
 ان يشترط المقرض فوق ما دفع
 وكل قرض فيه جر منفعة
 إلا إذا زاد الذي استقرضه

رد المالكه بغير تمانع
 ثمه المقبوض من أجل الشرا
 رد الثمن للمشتري فيما عرف
 فافهم جميع الشرح في المثال

وفاسده وباطله

فصحته البيع بهن اتيد
 لصغر أو غير اذن معتمد
 أو لا يصح بيعه ولا الشرا
 من دون عقد أو رضاه منعا
 كمثل أموال اليتيم فاستبن

الذ

تكون فسخاً ما عدا الشفيع
 أقال يوم الدين رضى عتوته

رض

يبطله الربا وتشرط وارب
 عند القضاء فهو حرام قد صنع
 فهو حرام باطل يحصل معه
 من دون تشرط فهو بر عرضه

والإهتمام بالقضا والعروض
ويستحل ما طل بلا سبب
في أمره والأجر والنصير

ويجب الحث من المستقرض
ويضييق رده عند الطلب
قد ورد الترغيب والترهيب

باب المسامحة

إلا لأهل الدين فينا والذمم
من الرباحتم بلا التباس

لا ينبغي في وقتنا أمر المسامحة
لأن غالب فعله في الناس

باب الصرف

في الذهب المتباع حقا بالذهب
أحكامه تقدمت في جنسها
من فضة كحلية الآلات
إلا لمن في استواها عالم
مثلا بمثل يافتى يداً جيد
فبالسأوي فيهما يقدر
من دون تحييل مقابل فقط

والصرف إن حاز الشروط يستحب
أو فضة بفضة أو مثلها
ويحرم الشر المصنوعات
وغوها يا صاح بالدرهم
حيث الحديث الدال فيما يستند
أو أحد المثليين قد تغير
مالم يكن في جنسه فيه اختلط

كتاب الشفعة

بصحة في العقد فالشفعة ثبت
ثم شريك الشريك ثم السبل
وهي على الفور كما المصادقة

والشفعة في كل عين ملكة
كل شريك مالك في الأصل
ثم لجار العين بالملاصقة

ولو سيراً حسبما ترقبت
أرسل فوراً أو سير طالباً
قدراً وجنساً صفة مقدراً

كتاب الإجارة

في صحة وغيرها قد قدروا
كمثل القرآن فيمن علمه
مكلفاً إلا أن يكون جاهلاً
أو شرطها مثل الوضوء أو ما سواه
والأخذ في الشرعي من الأحكام
ثم على المحذور والملاهي
وعسكراً الظالم والأخصار
فأعرف بسبيل الحق والنزاهة الأدب

كتاب الكتابة

في محكم القرآن بالعدالة
وبالشروط عالمات فيها
على صحيح الوجه فيما ينتفع
أسقاط حق أو على وجه الخيل
في حضرة الشاهد والمشهود

ومن بلا عذر تراخي بطلت
من يعلم البتيع وكان غائباً
ويُدفع المعلوم للذي اشترى

أحكامها كالبيع فيما ذكرنا
وهي لكل واجب محرمة
لكن إذا كان المعلوم عاقلاً
وتحرم الأجرة لتعليم الصلوة
وتحرم الرقبة للحكام
وفي الجهاد في سبيل الله
مثل الغنا والبغى والمنزمار
وحكمها كالغصب ردها واجب

وكاتب جأت به الدلائل
وان يكون ديناً فقيهاً
ولا يجوز الكذب إلا ما سمع
ويجزم الكاتب عليه ان حصل
ويقر المكتوب للشهود

فلا عليه عمدة فيما جرا

الإحياء والتحجير

بالحرث أو بالزرع أو بناها

من مسلم ولا يذمي لزممت

من بعد إعلام عليها قد ضرب

ويحرم الأخذ لغيره أن أخذ

باب المضاربة

لمسلم في متجر مما مثل

من ربع أو ثلث قد صححا

في كل شهر أحرفا ثمانيا

فإنه من أكبر العصيان

من ربحه ثم من الأصل اعتبر

حلت به في الأصل أو غرامته

كتاب الشركة

في مكسب يجوز والأموال

فصاعدا فالصلحة نصفان

وخائن الشريك فهو آثم

ولا يشي أحد في انفراد

فإن يكن في أي شيء قصرا

باب

ومن للأرض ميتة أحيائها

وكانت الأرض التي قد أحييت

فيحجر منها المراعى والحطب

حينئذ ملك له فيها نفذ

باب

ومن دفع نقدا ببد الثعائل

بينهما الرج على ما اصطلحا

ويحصل الربا إذا تراضيا

عند حصول الرج والخسران

وموند المحتاج فيما يتجر

وعامل اجرته ومؤنته

وأن تشا التعريف لا يشترك

إن يشترك في متجراتان

أو ما تراضوا فيه فهو لازم

ويجب القيام من كل أحد

فالعدل والانصاف فيهم قد وجب
في الارض افاضافهم يد الخطابين
دفع الضرار واجتناب الحاسد
جاوز باحسنان لكل جار
لا ضرر لا ضرار في الاسلام
باب القسمة والوصية

على المريض منه ان تعلق
لخالق تلزم او مخ لوق
او قطرة اوز كوات ولجيه
او مخرجا فيها الغير مستحق
البذل والانتفاق والتقرب
اذا نوا الحرام من له وريث
فباطل محرم حرام
او نائب منهم اذا تقسموا
فيما اختلف قومده عدلان
وما استووا بالقدر في التقسيم
للارض بالذرع لكل ساحه
من طرق او غيرها باللائق

ولو يزيد السعي منه والتعب
وينبغي ان يجتعلوا كتابا
لا سيما في اهل بيت واحد
وشركة الاملاك في الجوار
فقد روي عن سيد الامنام

باب القسمة
وتجب التوبة فوراً اولاً
مخلصاً من جملة الحقوق
من الديون والمظالم والشبه
او غيرها او قصر عن فعل حق
وكل ذي مال فمعه ينسب
ويحرم ما زاد عن قدر الثلث
كمثل ما تفعله العوام
ثم حضور المالكين يلزم
ويلزم التقويم باللائق
ذي خبرة بالعدل والتقويم
كبيلا ووزنا وات بالمساحه
مستوفيا في الذرع للمرافق

بحسب حال الشيء والإمكان
وان يزد قد صار قيبها غاصبا

في كل وجه يرضد الخصمان
والأجرة منهم بقدر الأنصبا

كتاب الرهن

في مجلس أو غيره بالارتضا
للمرتهن قبض يد محقق
وجيبه يلزم باليقين

مشروط عقد وقبض اقتضا
لا ينبغي من دون قبض يصدق
ويستقر بثبوت الدين

كتاب العارية

حقا وفي ملك الصغير تنفي
مع بقا العين مثل الأسلحة
أو فرط وإن تعدا ضمنا
أيضا والافهي كالمفصولة

يصح من مالها المكلّف
إلا إذا فيها حصول المصلحة
والمستعير ضامن إن ضمنا
وقتالها أو مدة مضروبة

كتاب الهبة

والملك والتكليف فيه وجبت
فيما يصح بيعه في المكتب
وفيها الرجوع فأفهم نظمها
يصلها فان رجع فيه أنثم
له الرجوع ليس مثل المغير
فهو من الموهوب منه قد وجب

يشترط الإيجاب ممن وهب
يشترط القبول من مستوهب
ومثلها هدي في حكمها
إلا الذي لله أو لذي رحم
إلا أب لطفه الصغير
وان أراد عوضا شخص وهب

من والدي القسم والإعداد
في البر والأحوال ضعفا وقوا
لواجب تأتي له مقابلة
أوحكم شرعي عليه يأتي
كاللهو والغنا وما عدا فلا
فهو غلول جاء فالتحرير
فثبوت من أعظم الحرام

كتاب الوقف

تقرباً له مثل من سلف
حسب الحديث الدال فيها الورود
له تحبس لا يجوز بيعها
بأي وجه ولا التبديل
فيه يقينا مصلحا منفعته
أو حيوان نفعه في القوت
فلا يبيع شيئا من البذور
وأجرة الحانوت لا يوجر
في عصرنا هذا حرام اعتدي
وزر عظيم حاصل في فعلها

وينبغي تسوية الأولاد
على طريق الإرث إن كانوا مساو
ويحرم الهبة في مقابلة
كمثل التعليل للصلاة
أو قابلت أمرا حراما بأطلا
ومنه من يهدي إلى أمير
أو هبة تأتي إلى الحكام

والوقف مشروع يثاب من وقف
لا سيما الوقف على المساجد
والرقبة في الوقف ثم فرعها
ولا التصرف فيه والتحويل
ومن تولّى الوقف يصرّف غلته
كمثل الحانوت والبيوت
وليتحرر أصل المأمور
بثمن المثل وثم أكثر
وفعل بعض الناس من بيع اليد
وأجرة الوقف بدون متعلها

كتاب الوديعه

تلتزم على من يعتدي الضمانه
والحفظ والتجديد للمشاهده
ان طلبت منه بكل حال
بردها فوراً بالاعتقيب

وحكمها في نفسها امانه
ويجب الاحراز والمعاهده
وردها فوراً بلا أشكال
والأمر في القرآن للوجوب

كتاب الغصب

عقلا وشرعاً فيه وزير يعظم
لاخذ مال الغير منه كانا
ولو يكن شيئاً يسيراً قد وجب
من لم يرد العين فهو آثم
أو تلفت فالمثل في الامثال
في كل حال يافتى قل لي نعم
وارتد فهي لهم فيما ظهر
كالفقراء وهو القوي الراجح

والغصب ظلم يافتى محرم
ومن يكن مستولياً عدواناً
فواجب عليه رد ما غصب
وفيه رد العين حتم لالتزم
وواجب استيفائها بالمال
وتلتزم القيمة في ذات القيمة
فان يمت مالها قد انحصر
وبعد ما مصرفها المصالح

كتاب العتق

أكيدة فاعلها يثاب
عليه كفارات فعل قد حتم
عن النبي قد جازنا الترغيب

وقربة العتق بها الثواب
وقد يكون واجباً لمن لزم
وما سواه فعل مندوب

كتاب الأيمان

من كثرة العهود والأيمان
يايها الناس أطيعوا ربكم
أولها يامساكي المعقودة
تكفر الأولى بلا تلبيس
كحالف في الفعل أن لا يفعل
كفارة ترتبت على العمل
وهو الغداء ثم العشاء بتمكين
أو نصفه برأ فقد أظاعا
مما هو إلى الجديد أقرب
موالي ثلاث أيام
في ظن شيء غير ينكشف
ومن أناها أكثر استغفاره
صاحبها ومخوي الديار
من دون علم أوله ظن نسب
ومن أجل الوزر والاجرام
لا تمحها كفارة فلا تجب

وينبغي الحرص على اللسان
قال تعالى واحفظوايمانكم
أقسامها ثلاثة معدودة
ثم يمين اللغو والغموس
وهي التي مدت لها مستقبلة
فواجب عليه فوراً إن فعل
عتق أو الاطعام للمساكين
عشرة لكل شخص صاعاً
أو كسوة لهم جميعاً تجب
أو لم يجد بادر إلى الصيام
ثم اليمين اللغو ممن يحلف
فليس فيها عندنا كفارة
ثم الغموس غمست في النار
وهي لمن يحلف في أمر كذب
فانها من أكبر الآثام
تلتزم فيها التوبة لمن يتب

باب الفذر

من نذر بأي شيء مسماً
 وواجب عليه في النذر الوفاق
 من نادر مكلف مختار
 مصرحاً فيه كقولك علي
 أو كان فيه اللفظ للكناية
 من ثلث المال نفسه يلق
 والنذر بالعين فليس القيمة
 وفيه لا يعتبر القبول
 والنذر في ما لم يسم أوجبوا
 ومن يكن بعق بعد نذرا
 فانه بالفعل للعق فقط

باب الهبة

ومن لشي في طريق وجدا
 أو جهل مالكه وقبضه
 يضمن مع التفريط والجنابة
 حتى يرفقه حولا كاملا
 إن لم يكن بمثلها التسامح
 ثم إذا أيس من بعد السنة

من طاعة عليه أن يتسماً
 أخبرنا فيه النبي المصطفى
 بلفظه أسلم باستمرار
 أو نحوها أو واجب على شيء
 كمثل العدة والكتابة
 في مرض أو صحة لما حكوه
 تجوز فيها أن تكن مقيمة
 باللفظ والرد بد يزيل
 كفارة اليمين فيه تجب
 يبرأ مع بر ولو مكفراً
 عنه وجوب النذر بالعق سقط
 الهبة واللقطة

أو غيرها مالكه لن يوجد
 كان عليه لازم أن يحفظه
 ويجب التعريف والسعاية
 في كل سوق أو طريق سائلا
 فمن ترك هذا فغصب واضح
 في الفقرا أو مصلحة مستحسنة

ولا يجوز أخذها لنفسه

باب الصيد

بحري وبري في الحقيقة ينقسم
من سمك سبيه من أدمي
وما قذف بالماء في البر ذهب
وهو الذي يوجد فوق الماء
وصيد بر من كلاب غامت
وجاز صيد موته بخرق لاه
واكل صيد بالسلاح قد هلك
لا صدم كالجار والبنادق

يسأل عنها في طويل رسده

بحريه ميتة بسبب قدم
أو جري ماء أو نضوب عادم
ويحرم الطافي إذا بلا سبب
قد مات موتاً ظاهراً للرائعي
مسمياً متى الكلاب غامت
صدم فلا يجوز هكذا إلا
إن كان حداً مثل سيف قد فتك
فهو حرام بموت صادق

باب الذبوح

ويشترط في الذابح الإسلام
وقربة الأوداج وهي أربعة
وَدَّ جانٍ والمرى والحلقوم
والبعض من مريضه تحركاً

لا كافراً فذبحه حرام
معلومة معدودة مجتمعة
ذبحاً وغشراً عندنا معلوم
والتسمية شرط للذبح أدركاً

باب الأضحية

وهي لدينا سنة مؤكدة
بدنة واحدة عن عشرة

لبالغ مكلف معتق حرة
وسبعة تجزي عنهم بقرة

ينو واجمعا قاصدين التضحية
 وفي البقر كالمعز حولان اجتمع
 وليس تجزئ ذات اذن ثقبته
 مسلوقة القرن عليها والاذن
 ولا تكن عجفا ولا عوراء
 الى انتهاء الثالث بالتعدد
 اذا نوا او يحصول الفية
 وان يكون المكبش اقرن املحا
 ويحرم البيع لها ثم الشراء
 عقيقة تنجح للتبوع وابوع
 يخرج وزن الصوف تبرأ صدقة
 والمعظم في ذبيحة لا تكسر
 الأطعمة والأشربة

ومخالب الطير بالانزاع
 أهلية حرامها مشهير
 في كل حال عندنا لا تطعم
 غير الجواد فهي صيد يقتنم
 محرم ان وجدت أوصافه

والشاة عن ثلاثة بالتسوية
 يجزي الشني المعز والضان الجذع
 وفي الابل خمسة أعوام مضت
 أو قطعت أو بعضها أو ان تكن
 أو احد الاعضاء والعمياء
 ووقتها بعد صلاة العيد
 وهي تصير بالشراء اضحية
 وللمضحى سنة أن يذبحها
 والصدقة منها لبعض الفقراء
 ومن للمولود يوم السابع
 وهي الختان أول رأس حلقه
 أو قضة فانه مخير
 باب

وكل ذي ناب من السباع
 والخيل والبغال والحمير
 فهذه الاشياء جميعا تحرم
 وكلما ليس له في البردم
 والبيض منه ما استوت أطرافه

في المائة لكل ذي عزيمة
ميتها ودمها حال
شبهه في البرق قد تحرقها
لا جامداً إلا الذي تلمس
والمسكرات حرمت في أكلها
محرم وبيعه فافهم وقس
كمو قد الاصبح منه أدركه
من ذهب أوفضه بيان
كحقيق تطوقت بها شبهة
فهو لمن كسوه وملبسا

باب اللباس

ويمنع الصغير منه في الصغر
وفي الحرير فاعلم المقدار
ثلاث قد جاءت لكل صانع
من الحرير لا يجوز أبداً
إلا لأضرار أو الأرهاب
شيب وللنسوة جاز والدوا
للاجنية وبعضها النظر

وما حوته الآية الكريمة
كبد جراد سمك طحال
ومحرم في البحر أيضاً كلما
ومحرم المانع أن تنجس
بها فيلقى غم ما في حو لها
وان نقل والتداوي بالنجس
والانتفاع دون أن يستهلكه
ومحرم استعمال في الأواني
أو أن تكن مفضضة أو مذهبة
والد الحرير إلا للنساء

محرم لبس الحاي للذكر
كلايس في يده سوار
من خالص في العرض بالأصابع
وفي المشوب نصفه فصاعداً
وصفرة وحمرة الأتواب
ومحرم الخضاب بالحناسوي
ومحرم على المكلف الذكر

إلا إلى الطفلة والقواعد
ويحرم عليه منهن النظر
ولو تكن بجامل مستورة
وكل محظور على الرجال
لا تنظر المرأة وجه الاجنبي
والرجال والنساء يحرم
ويحرم التفلج للاسنان
ويحرم التشبيد بالرجال
بالمشي والكلام واللباس
ومن يكن لأي شيء فعلا
ويحرم التشبيه بالكفار
ويجب السترة على كل أحد
إلا من الأزواج والزوجات

باب الاستئذان

أو محرم جازبلا تضاده
في البطن والظهر ولمسه البشنة
إلا مع الاعتذار والمضروبة
يحرم في النساء بلا اشكال
أن يشتهي أو يشتهي ولو صبي
للوجد والعانة فخص يفهم
والوشم ثم الوصل خذ بيان
على النساء والعكس في المقال
محرم على جميع الناس
فلعنه في الشرع جاز للملا
وجملة الفساق والفجار
لعورة تغلظت كما ورد
أو الإماء بالملك منكوحات

عن فعل مشروع عيد استئذان
من شدة التسهيل ينعت حجته
في كل حال ما عدا الزوجين
وما عداها اقتضى الوجوب

تساهلوا في هذه الأزمان
كانما قد نسخت شرعيته
وأنه فرض على النعميين
فانه بينها مندوب

صغير من زوجين فهو مجمع

كتاب الدعوى

من نفسه وللصواب يعرف
ويحرم الدعوى على المخاصم
ويحرم الانكار بعد المعرفة
فيحرم الانكار فيها والجهود
للدع أو منك من منهما
في النفي والاثبات من كل الطلب
بينه عليه فيها تحضر
يلزم بالاقرار أو بالبينة
يلزمه حق مع التقرر
لم تلزم اليمين فافهم الخبر
أن يقتضى الحق على من يدعي
يلزمه الحق إذا ما فاعلا

رار

في الحال حق عنده تحققا
الافعل منه في التوكلي
ولا يصح بعد المرجوع

فجرا وظهرا وعشاء يمنع

كل أمر عليه حقا ينصف
لا يجس الغريم للتحاكم
في كل أمر باطل قد عرفه
من صحت الدعوى عليه بالشهود
وليتثبت من قضي بينهما
فالحكم موقوف على هذا السبب
فالمدعي يطلب ما لا يظن به
والمدعى فيه فحق عينه
وتلزم اليمين كل منكر
أما إذا ما الحق يلزم أن أقر
وانها حق لكل مدعي
ومن يكن عن اليمين نكالا

الاق

باب
يصح من شخص به تعلقا
لا من صبي ووكيل وولي
من قبض أو بيع له وقوع

بيان الشهادات

شهادة يؤدها بين المسلمين
 حق على المشهود فيه تكلا
 أشهد لله وكان عادلا
 يشهد أو نائب من لديه
 لكن مع ظن عليه يتهم
 فأعرف جميع العد فيهم بينا
 برؤية صحيحة مستمعة
 ثم القصاص وهما أصلان
 موصوفة بصدقها مشهورة
 أو رجل ومعه اثنتان
 من مدع فالعهد حقا الزمه
 فانهما كالشرك في العبادة
 فافهم هداك الله للتبيين
 والصوت والرؤية في الأقوال
 فيمن عليه يشهد أو النسب
 والموت والنكاح ثم والقرب
 تكفي مع ظن وعلم مستمر

وواجب على الذي تحملا
 لمن يتصل به إلى
 وينطق باللفظ فيدقائه
 يأتي به في وجده من عليه
 وجاز تخليف الشهود لمن حكم
 كذلك التفريق إلا في الزنا
 ففي الزنا من الرجال أربعة
 وفي حقوق الله رجلا
 وفي النساء عدل للضرورة
 وما عدا هذا فرجلا
 أو رجل وتلزم المتعممة
 ويحرم الزور من الشهادة
 أو شاهد أيضا باليقين
 وتكفي الرؤية في الأفعال
 أو معرفة عدلين باسم أولقب
 وتكفي الشهرة في أمر النسب
 ثم الأول فلهذا إن شئت

ويعتبر في الملك بالتصرف
 كمن رأى في الدار زيد أمثالا
 إلا مع التحقيق والتسامح
 ونسبه الناس إليه ملكها
 أو ظن فيها الرهن والاجارة

باب التوكالة

لا يثبت التوكيل في القربات
 إلا لغرض الحج فهو جائز
 ويحرم الجدال من وكيل
 يثبت غير الحق في جداله
 وإن يخالف مقصد الموكل

باب الصلح

إن كان هذا الصلح باختيار
 مرجعه للبيع والاجارة
 وإنما يصلح في الاعيان
 فإن يكن فيه حصول منفعة
 وحكمها حكما فيما سبق
 أو كان في تعجيل ما تأجلا

بلا نزاع قبل أو شجار
 أو يقتضى الإبراء به الاشارة
 كالمال أو أرض أقر من جاني
 فانه اجارة منتفعة
 في صحة أو غيرها من كل حق
 اسقاط بعض الاصل عنه بدلا

وما خلا عنها فكالببيع رجوع
 وصار عن انكار ليس لا تفسا
 فانه للفسخ قد تعرضا
 ولا الحدود فاستمع خطابي
 أو عكسه فانه ضلال

فحكمه يا صاح كالإبراء وقع
 وما أتى فيه النزاع سابقاً
 أو وقع عليه منهما الرضا
 ولا يصح الصلح في الانساب
 وما به يحرم الحلال

باب القضاء

نظيره في الأمر هدى قد فقد
 قد جرس الأحكام والمعاني
 ولو أصاب الحق فهو يأثم
 فيما أتى عن النبي المختار
 محرم فاعلمه ممقوت
 مضاده لله في الأحكام
 مع اقتضا أحكامه الشنيعة
 وفي ظلام الغي قد أدرجهم
 تحققت فيه بكل حالته
 مجتهد في فعل كل صائب
 فهو أمين الله في عباده
 أو يتولى الأمر من أمام حق
 ولو برفع الصوت إن تكلمنا

ويجب القضاء على من لا يجد
 وإن يكون من ذوى العرفان
 فمن يكن بفير علم يحكم
 وأند معذب في النار
 والحكم فيما يقتضي الطاغوت
 وأند من الكبر الآثام
 به ترد بهجة الشريعة
 من نوردين الله قد أخرجهم
 ومن شروط الحاكم العدل
 وهو بان يأتي بكل واجب
 ويترك المحذور باجتهاده
 محتسباً فيهم بعدل قد صدق
 ويجب الأضاف بين الغرماء

أو بكلام منه أو اشارته
ويسمع الدعوى بفهم أو لا
ويطلب التعديل للبينات
بينهما والعفو والمسامحة
الأول فالأول في فعلهم
لأحد الخصمين أو شهوده
ولا قبول بعدها للدعوى
أو شجب أو جوع وحق قد غلب
على الذي بين العباد يحكم
تحرّم الأضيقة الأثنتين
أو يأخذ الرشوة بالظهور

كتاب الحدود

أو أمرهم والتزك للأمر اعتدى
الأول الزنا بابيلاج حتم
في قبل أو دبر أو لرج أو
لفاعل جاءت مائة جلدة
فالجسد ثم الرجم حتى يدفنا
لشخص يرمي بزنا غيره
فيها ثمانون حرايته

مساويا بينهما في لحظته
الآمن المسلم والذمي فلا
شم الاجاباه بالثبوت
ويتدب الحث على المصالحه
مرتباً في الحكم حسب وطلهم
ويحرم التلفين في وجوده
ولا يجوز الحكم بعد الفتوى
وليجنب حال تأذ من غضب
وللهدية القبول يحرم
أوضيفه لأحد الخصمين
ويمزل الحاكم عند الجور

مرجعها إلى أئمة الهدى
والحد في خمسة أنواع لزوم
إيلاج فرج كان في فرج ولو
بهيمة وإن أردت حده
إن كان بكراً إلا لمن تحصنا
الثاني الحد لقاذف وهو
أو قال إنسان كيان الزانية

وهي لمن يشرب خمر امسكرا
 الرابع الحد لكل سارق
 في أخذ قرصين الاثمن وبقشتين
 وهي اليد اليمنى فيقطع كفها
 فجلده اليسرى من خالاف
 والحد للمحارب التعزير
 وهو الذي أخاف في السبيل
 والحد كالسارق حسبما سبق
 وللإمام قتله إذا قتل
 حرني وللمرتد ثم الساحر
 وهو الذي يرضي على المحارم
 فحده هولاة قتل واجب
 والحبس والتعزير والضرب إلى
 عدل أمين وهو ذو ولايته
 وذاك معلوم لكل معصية
 والحق للخالق ليس يسقط
 ويسقط الحق لكل آدمي

كتاب الجنائيات

يعلمه ولو يقل لأمرأ
 مكلف حسب الدليل الصادق
 من حرزها واحدة من اليدين
 من مفصل فان أتى من بعدها
 من مفصل الأكبر بالاخلاف
 أو نفيه فذنبه كبير
 فحده التعزير يا خليلي
 في أخذه للمال مثل من سرق
 وصلبه والقتل حد مشتمل
 كذلك الديوث ذي الكبائر
 بالبغي والفحشاء والمآثم
 على الإمام أو وكيل نائب
 كل محق عارف من المالا
 وفي حدود الله ذوعنايت
 للحد لا توجب من ذي التولية
 إلا مع التوبة فيه تشرط
 بالحد والتعزير غير لازم

أول ما للانسان عنه يسأل
 وهي عمد وخطأ فالعمد ما
 وهي جنابة المكلف على
 وان تكن جنابة قد أوضحت
 فمعدة في عمدها القصاص
 وما عدا هذا فالاروش
 ولو لي الدم ان شاهد من
 أو حكم من حاكم أو اقرار
 ان يرفع القصاص بالعفولة
 أو يطلب القصاص فيه أو جبا
 ولا على الولي امهال وجب
 ممن له مشاركا فينظر
 أو ان تكن وصية فيمهل
 ثم الخطا الواقع ايضا بسبب
 له كرمي الصيد أو كان بما
 فان يكن بمثله القتل وقد
 وكل شيء في الخطأ يلزم
 ومطلق البهيمة إذ جنت

وهي الدما يوم الخلائق تفصل
 فيه القصاص يافتى قد لزم
 نفس وعضو كان فيه مفصلا
 في طولها والعرض قد تقدرت
 لها على ما دونها إختصاص
 أو دية فيهما من القروش
 يقتل أو بالعالم فيه لا يظن
 من فاعل يأتي بلا إنكار
 أو دية تطلب أو يمهل
 لعنق يضرب لا يمذب
 إلا مع السكوت عن أمر الطلب
 أو بلوغ الطفل في حال الصغر
 ولحضور غائب لا يجمل
 أو من صغير أو بلا قصد الطلب
 ليس يظن القتل منه أو دما
 قصده بالرمي فهو قد عمد
 عاقلة عليهم محتسب
 على الذي أطلقها تعينت

فيلزم الأرض على الذي اقتنه
والأرض لا يسقط إن قتله

باب القسامات

من قتل أو جرح له علامة
في أي عضو قال من قد صححه
سواه فالدعوى بهذا تعتبر
معينا منهم فبطل حجته
ثبت في هذا قسامه بلا
يختار من مستوطن الذي وجد
خمسين منهم بأعين اعتبروا
في ساعة القتل فلا يحلفوا
أو علموا ويحبسوا إن نكلوا
عواقل الجميع ليس تنتفي
فيه القتل اسمع مقالي واعتمد
ثم تحل بيت مال المسلمين

باب الدييات

الف بلا شك باجماع العرب
وسبعة ونصف قرش يعتمد

٧٨٧٠

كذلك الكلب العقور ان جنا
لكن مع التفريط في الحفاظ له

وان تشامعة رفة القسامات
علامة الجرح حصول موضحة
في موضع يختص بين من حضر
بشرط أن لا يدعوا ورثته
أوبيعي الوارث بالغني فلا
وبعد ان تصح دعوى الأحد
فيه القتل وقت قتل حضروا
إلا على المهرم أو من ادنفا
ويحلفون كلهم ما قتلوا
وتلزم الديية بعد الحلف
ثم بأهل الموضع الذي وجد
من حالف أو غيره حق اليقين

باب

والمقدر فيها من مثاقيل الذهب
وفي القروش الدال والفافي العدد

لازمة في جملة النفوس
 وعندنا نلزم في المعاهد
 كالشم والطعم وسمع والبصر
 واحد الزوجين فالنصف يكن
 وكل اصبع ففيها العشر
 ومثلها الامة فيها ثلثها
 وهي التي للعظم ايضا تنقل
 قافا ونونا ومن القروش
 والهاشمة من المثاقيل آت
 حاء وعيين ثم قرش الاربع
 والموضحة وهي التي قد اوضحت
 نون وفي القروش لام ثم طا
 هذا وفي السمحاق والحقيقة
 كانت تلى العظم اذا يقينا
 وفي القروش قدرها لام ألف
 ملاحمة في اللحم بانشقاق
 من المثاقيل ثلاثين ومن
 والباضعة وهي التي للحم قد

لمسلم أو ذمي أو مجوسي
 وفي الحواس بالدليل الوارد
 وكل زوج في البدن كما ظهر
 ونصف عشودية في كل سن
 جائفة ثلثها قد قدروا
 وفي المنقلة سياتي بحثها
 من المثاقيل ففيها نزلوا
 قبح بهذا المعنى في الاروش
 فيها مائة وفي القروش يافتى
 فاحرص على التحقيق فيها واستمع
 عظما ففيها من مثاقيل أنت
 وربع وثمن لا غلطا
 ما بلغت عن جادة رقيقة
 من المثاقيل لها أربعينا
 ونصف قرش بعده لا يختلف
 اكثره أقرب من سمحاق
 قروش كج من بعد يضاف وثمان
 شقته فيه الكاف فاعرف المحدث

ويؤقرش الأربيع في أرشها
يسيل منها الدم في الحقيقة
من المثاقيل رأينا نقلها
وفي القروش اعرف فذا مثالي
ثم ثمن الأربيع لها تبع
فيها دم ولم يسيل في الجرح دم
ثم ربع مثقال فاعرف الجمل
وربع الثمن وثمان الثمن
ولم بين فيها دم قد قدرت
قروش يعجز يا فتى نصف الثمن
خمس مثاقيل ففيها اللازمة
تسود دال من مثاقيل حكوا
من بعد ما تلحق بقشطان
فيعتبر فيها براى من حكم
ونصف هذا الارش في الجسم فقل
في الجسم منها النصف ذاك ثما
فيها على الاجمال والتفصيل
وقرش الأربيع يقين

١٥٤

٤٤٥

٤٤٥

٣٤٥

٣

٣٩٣٤

من المثاقيل وفي القروش ها
أيضا وفي الدامية الكبرى التي
وموضع الجرح صحيح فلها
اثن عشر والنصف من مثقال
يلزم فيها الطاوقرش الأربيع
وان تكن دامية صغرى نعم
من المثاقيل الواووصل
وقد أتت خمسة قروش الأثمن
والجراحة ظاهر جلد فشرت
خمس مثاقيل وفيها الدال من
ومثله يا صاح أرش الوارمة
وفي التي تحمر أو تخضر أو
وفي القروش الجيم خذ بياني
واللكم واللكز ولطم من لطم
وكل هذا القدر في رأس الرجل
وهو لرأس امراه وأما
وان تشاء معرفة التنزيل
نصف الدية جيم وصاد شين

يلحق قرش الأربع يضاف
ونصف الألف ثمن يقتصر
جاءت يقينا ما بها خالاف
ونصف قرشها بعد ها كما وصف
إلى يد قرش الأربع محقق
يلحق قرش الأربع في الشهر
من الجنائيات بها تدقق
على الحروف عد ها يقينا

١٩٢٤٤

٩٨٤٤٤

٥٣٣

٣١٢١١

١٣٠٤

٧٨٤

رعبها واوصاد قاف
ثمنها بالحاء والصاد ظهر
والثلثان جيم ثاء كاف
ثلثها سين وراء والفاء
سدسها قاف ولام يلحق
عشرها حاء وعين يعتبر
فهذه الأروش قد تحققت
فكن على تحقيقها فطينا

كتاب السير

خلف النبوة قائم مقامه
معظم وشامخ بنيانها
في الدين والدنيا وللرثاد
في الامر بالمعروف والقيام
والحكم بالشرعية المبهية
ياتي إمام العصر للتعرف
من جهل الامم في الرعاية
بالحث والإسراع في أمر الامام
جملتها تعني عن التفصيل

واعلم بأن هذة الامامة
وعند أهل البيت أن شأنها
بها نظام الأمر للعباد
وحاجة الناس إلى الامام
بين الملا وجملة الرعاية
حق على كل امرء مكلف
وميتة الجاهل جاهلية
كم حرص المختار في هذا المقام
تركها مخافة التطويل

وواجب شرعاً على الأنعام
 إعانة المرء الذي يصلح لها
 وقد ذكرت بعضها فيما سبق
 مكلف وفي كروجر
 في كل عام جاء بأعتراف
 مجتهد عدل سخي زاهد
 عن كل ما فيه حصول الشبهات
 ورأيه أكثره الإصابتة
 ووضع للحق فيما يوضع
 وكل مؤيد له من الأمام
 فان عده كامل الشروط
 ويعتد به ^{لأنه} ^{يبيح} ^{بغيره}
 ويقدر أن ^{تتم} ^{فصحته}
 وتسقط العداة ممن أئج
 ومن يمكن عاداه بالقلب فقد
 أويده عندنا محارب
 قال النبي خير كل أمة
 طاعتهم من طاعة الاله
 وان تشا التحقيق بالتمام

وكل أهل الدين والاسلام
 من جمع الشروط شرعاً كلها
 وبعضها تأتي هنا على نسق
 وعلوي فاطمي بحر
 سليم في الحواس والأطراف
 مجتنب القبيح متباعد
 مدبر يأتي بكل الواجبات
 في كل شيء يعام الاجابة
 مقدام في سلامة أجمع
 دعوته بادر اليه باهتمام
 أطاع أو يترك مع السقوط
^{من} ^{أصحاب} ^{وصاحبه} ^{وطاعته}
 واجب طاعته وبيعته
 عن بيعته لها الامام طلبا
 أخطأ ويفسق باللسان من قصد
 مذموم خوان عدوكاذب
 تمسكوا بطاعة الائمة
 والمعصية مفضبة لله
 فالمطلب كلام صاحب الأحكام

أما ما الهادي إلى الحق القوي
 حقا على الأنام أن يوازيروا
 ويحرم الخذلان والعصيان
 والانتهاض في قتال الباغي
 وكل من يامرهم بقتله
 ولا يجوز الصلوات عنده في خبر
 والنصح للإمام حقا يلزم
 ثم إلى الإمام وحده فقط
 ثم الجمع والنصب للحكام
 والنصب للإمام والمصالح
 والبلغاة يغزوا إلى الديار
 ويستعين من خالص الأموال
 لكن مع خشية استئصال
 وإن يعاقب بأخذ المال أو
 فرض الجهاد عند أنواع
 جهادهم أي البلغاة أفضل
 وإنه أفضل أنواع العمل
 عند حصول الأمر بالجهاد

يحيى الذي بالسيف شره القوي
 أمامهم وفي الجهاد ينصروا
 لأمره بإيها الإنسان
 يلزمهم في الطرد والابعاد
 أو المعاهدات له بفعله
 يفيد التعريف فيه إن ظهر
 سرا أو جهرا ليس عنده يكتم
 أقامت الحدود منه تشترط
 عليه والتنفيذ للأحكام
 والغزو للكفار ذي القبائح
 والأخذ للحقوق بالإجبار
 ممن رأى في فئدة بيت المال
 قطر من الأقطار في الأهالي
 أفساده للأصل حسباروا
 جهاد كفر والبلغاة ثاني
 في رأي أهل البيت ليس يجمل
 بالبر والتقوى وليله حصل
 فيحرم التخليف في المعاهد

فيجب الصبر والإمتثال
فإنه فسق وفيه عار
أو منع حصن ليس فيه سيئة
ولو سيرافا لاء له لزم
من أفذثا فأنه لاء
من بلدة حل بها العصيان
به الامام في الحقيق يعتبر

باب الموالاة والمعاداة

عند جميع الناس والمذاهب
في الحب والكره منك ممكن
أو فسق يعام بالتواتر
والضر والنفع اذا لا يحصل
وفي المولات لهم فتحضر
وكل من والاهم يلام
والحب لله بالامناني
ومن أصول الدين والاركان
طعامه يوكلات وهما
في الخير لاهو عليه

هذا وان يلتحم القتل
ويجزم الادبار والفرار
إلا الذي تحير الى فته
ويجب الاداء لكل ما غنم
إلا إذا قال الامام قبله
وتجب الهجرة يافلان
وتيقن الخروج إن أمر

والأمر هذا من أهم الواجب
وهي المولات لكل مؤمن
ثم المعادات لكل كافر
تريد فيهم كل ضربين
يعزم على هذا يقينا ان قرر
ان المولات لهم حرام
قد قال جارا لله في المكشاف
والبغض في الله من الإيمان
وجاز للفاسق اطعام كما
وانزل عليه لخصال فيه

ما لم تكن في عانت في معصية
 وعيتم الدعاء له بالغفرة
 لان دعون على الفساد
 ومن أعان ظالماً ولو بجسط
 والنار أولى بالذي ولامه
 أقول هذا في جميع من ظلم
 هذا ولو كان شريفاً في النسب
 ومن أعان الظالمين عونا
 فاحذروا كمن لمن بغى خصيماً
 وكن لأهل الحق عونا واعتصم
 فالحق فيهم والمهدى هداهم
 فنسأل الرحمن ينفعنا بهم
 منظومتى أضحى بها حلولها
 في عصر مولانا الامام الأكمل
 لا زال بالنصر القوي مؤيداً
 مدمراً بالسيف كل معتدي
 اعاده الله من الأمتار
 ابياتها بلدة قد حسبت

أو مفسدة في الدين فهي مروية
 والطول في عمره فمنكره
 وانظر الى قول الامام الهادي
 قلم ينل إلا من الله السخط
 سخط عليه في لظن ماواه
 يكون من كان فقد جف الفلم
 فانظر الى سلمان من أبي لهب
 كمن أعان يا أخي قرعونا
 ولا تحب خايناً أتت ما
 جبل أهل البيت حياً واستقم
 والله من بين البلا اصطفاهم
 في الدين والدنيا ونظي قد ختم
 تاريخها قد جاء فارغياً والسها
 غوث الأنام الطيب المموت كل
 في كل حال ما بقتى مؤيداً
 ومخزياً بالحد كل ملحد
 وكيد أهل الفسق والفجار
 من دون هذا البيت قد تقيت

ولذة جاءت لكل شارب
تخص خير الخلق طه أحمداً
قمرى على الأغصان أوبرق لمع
وجملة الأزواج والفرايد

المؤلف رحمه الله

رضاء به النظم البديع تسهلاً
عليه بتيسير إلى أن تكمل
إلى كل قطر منه ينفع المالا
وفي كل ما ادعوك أن تتقبل
إلى عملة الأزهار كنت مؤملاً
عليه من الشرح البسيط تحصل
أتاني صديق كان فيه معولاً
من الأذكياء في مثل هذا تعطل
جليساً وفي كل الأمور موثقاً
غموضاً أكثر الاختصار ومشكلاً
مع كثرة الإلحاح منه تبتلاً
على حسب حال للكثير مقبلاً
وفي كل فن والنظام بها فلاً
وصار قصيراً الاختصار مطولاً

ممنوعة عن قول كل كاذب
ثم صلاة الله طراً مرمداً
وآله الأطهار كلما سجع
وتشمل المحق في الصحابه
ثم قال

حمدت إله العرش سبحانه على
بالهامه للقلب حتى اعانتني
فسألك اللهم تنشر ذكره
وتكتب لي يارب أجراً بنظمها
فيا أيها الطالب إن كنت راغباً
فهذا نظامي قد حواه وكلماً
وإن لم أكن أهلاً لذلك فإنتني
وقال إذا ما كنت أهلاً فوصرتنا
وكان معيناً في النظام وكان لي
ويطلب توضيح النظام إذا رأى
وفي باب تقديم الأروش بسطتها
وقد بان مني العجز لكن جعلتها
لنا معشر الزيد بين كل مؤلف
فأستصعب الأطفال حفظ متونها

فبادرت في هذا النظام برغبة
ولما توكلت عليه اعانني
له ارتاح قلبي والقربحة انشأت
بها ازداد عزمي ثم ايفت انه
وضعت الذي ادركت منه وكنت عن
لشأن يكون النفع ضراف من رأى
فسبحان من لا عيب فيه وعزم
فيارب وفقني لما قد عملته
وكان الذي ابدى السؤال محمداً
عليه سلام الله من لسن ناظم
وتتمت وصلى الله طراً على الذي
شفيع الوري اخير الانام وآله
صلاة وتسليماً يدومان كلما

وكنت على رب الوري متوكلاً
على نظمها حتى اتم معجلاً
غوامظ لفظ كنت عنه مغفلاً
لكل صغيراً وكبيراً مآلاً
تعاطى الذي عني خفا متحولاً
عيوباً ازال العيب عنها تقضلاً
إله عظيم عن عيوب تجكلاً
وكن لي ولياً وأجرتني من البلاء
من الوشل المشهور فيها تأصلاً
أجاد بهذا واعنتني وتجمل
رفق السبع في جنح الظلام بجاعلاً
وعترته الاطهار ما المزن أهمل
تلى الناس قرأنا عظيماً مرتلاً

تم نقله من المنطوق منه بخط الولد الشريف احمد السوي
من كتبه اسبب اصحابه ربه ببارخ عزه لا اله الا هو

محمد بن عبد الله
مستشار مجلس